Journal of the Kuwaiti Society for Postgraduate Studies

Homepage: https://en.phdmagazine.net

رقمنة خدمات المرفق العام والتحول إلى الحكومة الإلكترونية بين ضرورات التطوير وصعوبات الإقتداء-عرض تجارب دولية رائدة في تحقيق الحكومة الإلكترونية

مسمش نجاة، كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر
Nadjet.messemeche@univ-biskra.dz

دهينة ماجدولين, كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر
Majdouline.dehina@univ-biskra.dz

شنشونة كمال، كلية العلوم الاقتصادية و التصرف، جامعة صفاقص، تونس
chenchounakamel@gmail.com

Article history

The First International Conference of the Kuwaiti Association for Graduate Studies

"Modern Perspectives in Management: Evidence from Developing Countries (in light of digital transformation)"

Kuwait University, Kuwait
2022

Abstract

The global financial crisis led to the collapse of many financial institutions, banks and companies, which negatively affected the economic achievements of many global economies. It was necessary to search for the causes of that crisis, and to take all necessary measures and measures to treat it and avoid its effects. And the mechanisms of corporate governance, activating them and addressing their shortcomings, as one of the basic tools and pillars to get out of this financial crisis and avoid its negative effects, especially after some studies have proven that the wrong application of corporate governance principles and mechanisms was a major cause of the crisis. Despite all the effects and repercussions caused by the financial crisis, it had a positive role in showing the shortcomings in accounting standards and corporate governance principles and mechanisms, in addition to the shortcomings in the methods and procedures of application, which made many political parties, bank men, financial institutions and auditors call for activating the role of corporate governance. Companies through their practices correctly, hoping to avoid some of the negative repercussions and effects that resulted from that financial crisis on global economies.

Keywords: financial crisis, corporate governance, financial markets, economic growth

مقدمة

شهد العالم منذ بداية النصف الثاني من عام 2008 م أزمة مالية طاحنة اجتاحت العديد من الاقتصاديات العالمية ، ونتج عنها انهيار العديد من البنوك والشركات والمؤسسات المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة وفي العديد من دول العالم بصفة عامة ، مما جعل خبراء الاقتصاد والسياسيون يحاولون وضع تفسيرات مفصلة عن أسباب الأزمة المالية الحالية ، بداية من الغش والفشل المالي وحتى غياب التنظيمات وعدم تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات ، حيث أشار " راينر جيجر " المستشار الإقليمي لشؤون الشرق الأوسط في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية العالمية إلي أن :ـ " الأزمة المالية العالمية أتاحت الفرصة للتغيير في حوكمة الشركات ، فقواعد الحوكمة ليست هي المهمة فقط ، وإنما الأهم هو ممارسة وتطبيق تلك القواعد في الشركات ".

ففي الوقت الذي تعاني فيه الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والعديد من الاقتصاديات الأخرى من الآثار السلبية للأزمة المالية الحالية فإن قيم الحوكمة الرشيدة تكتسب أهمية أكبر مما كانت عليه في الفترات السابقة لحدوث الأزمة ، ومع زيادة حدة الآثار السلبية للأزمة المالية الحالية ، طالبت العديد من الجهات السياسية ورجال البنوك والمؤسسات المالية والمراجعين بتفعيل دور حوكمة الشركات من خلال ممارساتها بشكل ملائم ، علي أمل أن تتجنب بذلك بعض التداعيات والآثار السلبية التي نتجت عن تلك الأزمة المالية علي الاقتصاديات العالمية بالدول المتقدمة والنامية علي حد سواء.

وفي ظل اجتياح الأزمة المالية العالمية لمعظم الاقتصاديات العالمية فإن تفعيل حوكمة الشركات تلعب دورا هاماً بما يكفل ضبط أداء الشركات ، وما يترتب علي ذلك من دقة النتائج ويجنب الشركات التعرض لأي أزمات مالية يمكن أن تعصف بها وتقودها إلي الفشل والانهيار المالي ، وتأتي هذه الدراسة لتوضيح مدى إيجابية ومساهمة الأزمة المالية الحالية في توجيه الانتباه نحو إعادة النظر وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات وممارسات تطبيقها في الشركات والمؤسسات المالية.

<u>اشكالية البحث:ـ</u>

لقد اتضح من خلال العديد من الدراسات أن هناك اهتمام كبير في العديد من الدول المتقدمة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بالدور الذي يمكن أن تلعبه حوكمة الشركات وأهميتها وفوائدها في ضوء انعكاسات الأزمة المالية التي أدت إلي انهيار العديد من المؤسسات المالية والبنوك والكيانات الاقتصادية التي كانت خارج كل التنبؤات والتصورات ، والتي أثرت سلبياً علي الإنجازات الاقتصادية التي حققتها العديد من الاقتصاديات العالمية ، فكان من الضروري البحث عن أسباب تلك الأزمة ، واتخاذ كل الاجراءات والتدابير اللازمة لعلاجها.

وهنا ظهرت الضرورة الملحة للتعامل مع مبادئ وآليات حوكمة الشركات لتفعيلها ومعالجة أوجه القصور فيها ، باعتبارها إحدى الأدوات والركائز الأساسية للخروج من تلك الأزمة المالية وتجنب الآثار السلبية الناتجة عنها.

بناءً علي ما سبق نطرح التساؤل : ما هو الدور الإيجابي الذي لعبته الأزمة المالية ، نحو تطوير وتفعيل مبادئ وآليات حوكمة الشركات لحماية المساهمين وكافة الأطراف ذات العلاقة من اجل تنشيط الاسواق المالية وتحريك النمو الاقتصادي ؟ .

أهداف البحث:ـ

يهدف هذا البحث إلي تحقيق هدفاً رئيسياً ألا وهو محاولة التعرف علي مسببات الأزمة المالية العالمية ، وما هو الدور الإيجابي الذي يمكن أن تشارك به تلك الأزمة ـ بالرغم من كل سلبياتها ـ في تفعيل وتحسين ممارسات حوكمة الشركات ، ولتحقيق الهدف الرئيسي لهذا البحث هناك مجموعة من الأهداف الفرعية والنقاط الأساسية التالية :ـ

(1) الأزمة المالية العالمية , من حيث أسبابها والنتائج المرتبطة بها ، وانعكاسات علي الجوانب المحاسبية والرقابية ، ودور المعايير الدولية في علاج أسبابها وتجنب آثارها السلبية.
(2) عرض وتحليل لمزايا وإيجابيات حوكمة الشركات ودورها في زيادة الثقة في القوائم والتقارير المالية وحماية حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة.
(3) التعديلات المقترحة لضمان تفعيل دور حوكمة الشركات بما يضمن سلامة الأوضاع المالية للشركات وحماية حقوق مساهميها ، وعدم تأثرها بالآثار السلبية والتداعيات المدمرة نتيجة الأزمة المالية العالمية السائدة.

فروض البحث:ـ

لتحقيق أهداف البحث ، تقوم هذه الدراسة باختبار الفرضية الاساسية وهي :ـ

أن ظهور الأزمة المالية حقق دوراً إيجابياً ، وقد تمثل هذا الدور في قيام الهيئات العلمية والمهنية باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين وتفعيل دور حوكمة الشركات.

أهمية البحث:ـ

تنبع أهمية البحث أن الأزمة المالية العالمية بالرغم كل سلبياتها وآثارها السيئة علي المؤسسات المالية والبنوك والشركات ، إلا أنها يحسب لها جانب إيجابي ألا وهو أنها جعلت الهيئات العلمية والمهنية المسئولة وضع معايير المحاسبة والمراجعة وصياغة مبادئ الحوكمة تعيد النظر في تلك المعايير والمبادئ والممارسات العملية المرتبطة بها لتكون قادرة علي مواجهة الآثار السلبية لتلك الأزمة ، وخاصة أن الأزمة ما زالت تعصف باقتصاديات معظم دول العالم المتقدمة والنامية علي حد سواء ، وعلي ذلك فإن الباحث يأمل أن يكون هذا البحث خطوة علي طريق إنهاء هذه الأزمة بكل تداعياتها وآثارها السلبية علي الاقتصاد العالمي.

منهج البحث:ـ

حتى يستطيع الباحث تحليل ودراسة المشكلة وتحقيقاً لأهداف البحث تم الاعتماد علي كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي عند تناول الدراسات السابقة والأزمة المالية العالمية وأسبابها والنتائج المترتبة عليها ، وآثارها علي الاقتصاد العالمي ومهنة المحاسبة والمراجعة ، وكذلك عند تناول حوكمة الشركات ودورها في دعم عملية الرقابة والممارسات التي تتبعها لدعم وتفعيل هذا الدور والحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.

كما اعتمد علي المنهج التحليلي عند تناول الدور الإيجابي الذي أسهمت به الأزمة المالية ، من خلال لفت الانتباه إلي ضرورة إعادة النظر في مبادئ وآليات حوكمة الشركات وممارساتها العملية لتكون قادرة علي مواجهة التداعيات والآثار المترتبة علي تلك الأزمة .

خطة البحث:ـ

وفقاً لمشكلة البحث وانطلاقاً من أهميته وأهدافه وفروضه ، يمكن تقسيم البحث إلي المباحث التالية:ـ

أولا :ـ بعض الدراسات السابقة في موضوع البحث.
ثانيا :ـ ما هية حوكمة الشركات و اثارها
ثالثا :ـ تداعيات الأزمة المالية ودورها في تفعيل حوكمة الشركات.
_ نتائج وتوصيات البحث.
_ مراجع البحث.

أولا : بعض الدراسات السابقة في موضوع البحث :

نظرا لتعدد البحوث والدراسات التي تناولت العديد من الجوانب في هذا الموضوع ، نذكر اهمها كما يلي:ـ

(1) دراسة (بسيوني ، د./ محمد سعيد ، 2010) وقد تناولت الدراسة الجوانب الأساسية للأزمة المالية المعاصرة ، وذكرت أنه رغم اختلاف صور وأنواع الأزمات المالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي ، إلا أنه هناك عدة العوامل مشتركة نجدها في معظم الأزمات ، منها:ـ

(أ) عدم الملاءمة و عدم التوفيق بين حجم الأصول المملوكة وحجم الالتزامات.
(ب) ضعف الشفافية. (ج) ضعف الإشراف والرقابة.
(د) وجود خلل في تطبيق السياسات المالية والنقدية الملائمة. والذي اعتبرته أحد الكتاب (أبو علي ، د./ سلطان ، 2009) السبب الأول للاضطراب داخل النظام الاقتصادي.

(2) دراسة (المتيم ، د./ محمود أحمد ، 2011) والتي تناول فيها الباحث النتائج السلبية للأزمة المالية علي الاقتصاد العالمي بصفة عامة ، وعلي الاقتصاد المصري بصفة خاصة ، والتي كان من أهمها إفلاس العديد من البنوك والشركات التي بلغ عددها إلي 110 بنكاً ومؤسسة مالية ، إلي جانب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، وكذلك العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات البطالة نتيجة انخفاض الصادرات وانخفاض معدلات الطلب العالمي عليها (وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ، 2010).

(1) دراسة (أبو غزالة ، د./ طلال ، 2009) ، التي أشارت إلي أن أسباب انهيار الشركات العالمية يرجع إلي افتقار مجالس إدارتها للممارسة السليمة للرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة ، وعشوائية الصرف واختلال هياكل التمويل وعدم القدرة علي تحقيق تدفقات نقدية تكفي سداد الالتزامات المالية المستحقة عليها ، مما يؤدي في النهاية إلي حالة الانهيار المالي سواء للشركات أو المؤسسات المالية.
كما أكدت الدراسة علي أن حالة الانهيار المالي للشركات ترجع إلي ، إما التطبيق الخاطئ أو عدم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي ترتكز علي المبادئ المحاسبية والشفافية والإفصاح وعرض المعلومات المحاسبية الحقيقية عن الأوضاع المالية للشركات.

(2) دراسة (جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، 2010) ، والتي تناولت الأسباب والآثار المحاسبية للأزمة المالية ، وركزت علي جانبين أساسيين من أسباب الأزمة ، وهما:ـ

(أ) ضعف آليات حوكمة الشركات وإدارة المخاطر.
(ب) التوسع في استخدام القيمة العادلة استناداً إلي الحكم الشخصي.

(3) دراسة (Amerta , M. , 2005) التي أشارت إلي أن الانهيارات المالية التي حدثت لبعض الشركات الأمريكية في الفترة الأخيرة كانت نتيجة عدم الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة بصورة صحيحة ، وتم تأكيد ذلك بعد دراسة أجريت علي شركة انرون ، فمثلاً:ـ

(أ) بخصوص القابلية للمساءلة وجد أنه قد تم انتهاكها من جانب أعضاء مجلس الإدارة.

(ب) بخصوص النزاهة ، وجد أن هناك عمد من جانب إدارة الشركة في عدم الإفصاح عن الأنشطة التي تم التلاعب فيها.
(ج) بخصوص الكفاءة ، اتضح أن ما قامت به شركة انرون من عمليات تحويل ، لم يكن بهدف تحقيق الكفاءة ، وإنما كان بغرض إخفاء خسائر وتحقيق مكاسب من ورائها.
(د) بخصوص الشفافية ، لم تقدم إدارة الشركة أي معلومات للمساهمين عن ما تتعرض له من مشكلات أو أزمات ، خلال السنوات المالية ، حتى فوجئوا بالانهيار الكامل لها.

(4) دراسة (Erkens , D. , Hung , M. & Matos , P. , 2009) والتي أرجعت السبب الرئيسي للأزمة المالية إلي عدة عوامل أساسية ، أهمها:ـ
(أ) ضعف الدور الرقابي لهيكل الملكية بالشركات. (ب) مدي استقلال لجنة المراجعة.
(ج) مدي استقلالية مجلس الإدارة ، وعدد الأعضاء الخارجيين غير التنفيذيين
(د) ثنائية الدور الذي يقوم به المدير التنفيذي الرئيسي ورئيس مجلس الإدارة.
وتوصلت الدراسة في النهاية إلي أن الشركات الأكثر قوة من حيث حوكمة الشركات تكون أكثر قدرة علي مواجهة الأزمات المالية وإيجاد الحلول المناسبة لها.

بعد استعراض بعض الدراسات السابقة يمكن وضع الملاحظات التالية:ـ

(1) أن الأزمة المالية كان لها العديد من المظاهر التي أنبأت عنها قبل حدوثها ، وبالتالي كان من الأفضل أن يكون لدى الشركات من الأدوات والوسائل ما يساعدها علي التنبؤ بها ومواجهة أثارها السلبية ، بحيث لا تتسبب الأزمة في انهيارها.
(2) انهارت العديد من منظمات الأعمال ، سواء كانت تلك المنظمات مؤسسات مالية مثل البنوك وشركات التأمين والبورصات ، أو كانت شركات دولية كبرى لم يكن من المتوقع انهيارها بأي حال من الأحوال في الظروف الاقتصادية العادية.
(3) أن عدم التطبيق أو التطبيق الخاطئ لمبادئ الحوكمة يعد من الأسباب التي عجلت بظهور الأزمة ، وهذا ما جعل العديد من الجهات المعنية بالمحاسبة تنادي بإعادة النظر في مبادئ الحوكمة وأن تتخذ من الإجراءات ما يُلزِم الشركات بتطبيق تلك المبادئ بصورة سليمة.
(4) تناولت عدة دراسات بعض الإجراءات والوسائل التي يعتمد عليها في تفعيل مبادئ الحوكمة الشركات ومنها ، تفعيل دور الفاحص القانوني ، وخبراء التلاعب ، وبرامج مقاومة التلاعب ، للحد من الممارسات غير السليمة التي تصاحب الأزمات المالية.
(5) بالرغم من كل المساوئ والسلبيات التي تسببت فيها الأزمة المالية الحالية ، إلا أنها كانت ومازالت هي المحرك الأساسي وأداة الضغط الفاعلة علي كافة الجهات المسئولة عن وضع تطوير مبادئ حوكمة الشركات لضمان التطبيق السليم لتلك المعايير والمبادئ وتفعيلها بما يضمن الحد من الآثار السلبية لتلك الأزمة ، وعدم تكرارها في المستقبل.

أن معظم الدراسات التي تناولت أسباب الأزمة المالية أجمعت علي أن الأسباب الرئيسية للأزمة تمثلت في الخمس نقاط التالية:ـ
(أ) غياب الجانب الأخلاقي في المعاملات الاقتصادية مما ترتب عليه ضعف الثقة في البيانات المالية التي تقدمها منظمات للمساهمين وباقي المستخدمين.
(ب) ضعف الرقابة النقدية والمالية من جانب الأجهزة الرقابية بالدولة ، أو من الجهات الرقابية الخاصة بكل مؤسسة مالية والمنوط بها القيام بعملية الرقابة.

(ج) قيام البنوك والمؤسسات المالية بمنح القروض سواء للأفراد أو مؤسسات الأعمال دون التدقيق في مدى قدرة هؤلاء الأفراد أو تلك المنظمات علي سداد هذه القروض في المستقبل ، بجانب عمليات التوريق للقروض العقارية.

(د) عدم الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، وما ترتب عليه من عدم قدرة الدول علي وضع قواعد وإجراءات صارمة تستطيع من خلالها إحكام سيطرتها علي أدوات الائتمان إلي جانب غياب الدور الرقابي للسلطات المالية والنقدية.

(هـ) أن كل الاقتصاديات الرأسمالية لم تنجو من التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية العالمية بسبب ارتباط تلك الاقتصاديات بالاقتصاد الأمريكي.

ثانيا: ما هية حوكمة الشركات ومبادئها :

لقد ارتبط مصطلح حوكمة الشركات ارتباطاً مباشراً بفكرة العولمة والأزمات المالية ، وخلال فترة قصيرة أصبح هذا المصطلح محل اهتمام العديد من الجهات والهيئات المهنية والعلمية والأكاديمية ، وقد ازداد الاهتمام بحوكمة الشركات بدرجة كبيرة في كل من الاقتصاديات المتقدمة والنامية علي حد سواء في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي مرت بها العديد من الاقتصاديات العالمية خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، كما ازداد الاهتمام بمبادئ ومعايير وآليات تطبيق حوكمة الشركات في معظم دول العالم ، ونظراً لأهمية موضوع حوكمة الشركات ، وخاصة في ظل الأزمة المالية ،

1:ـ مفهوم حوكمة الشركات:ـ

مما هو جديراً بالذكر أنه لا يوجد تعريف ، فقد عرف أحد الكاتب (ارسانيوس ، 2002) حوكمة الشركات بأنها :ـ " مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبناها المنظمة تسعي من خلالها إلي تحقيق أهدافها الأساسية ، في أطار أخلاقي وفي ضوء الأنظمة واللوائح الداخلية والهيكل الإداري ، بحيث يضمن لها تحقيق الأهداف وفقاً لإمكانياتها الذاتية دون أن يعود ذلك بالضرر علي مصالح باقي الأطراف الأخرى المرتبطة بالمنظمة.

كما عرفها كاتب آخر (احمد ، 2003) أن مصطلح حوكمة الشركات يعني أنه " نظام للرقابة والإدارة تتبناه منظمات الأعمال بهدف توزيع المسئوليات والحقوق بين كافة الأطراف المشاركة في المنظمة ، ووضع الأسس والإجراءات الخاصة بشئون المنظمة ، بهدف تحسين الأداء بصفة عامة والأداء المالي خاصة ، والحفاظ علي السمعة الاقتصادية للمنظمة , وترشيد عملية اتخاذ القرارات التي تخدم كافة الفئات ذات العلاقة بها ".

كما عرف كاتب آخر (ابو بكر ، 2005) اصطلاح حوكمة الشركات بأنه عبارة عن " توجيه استراتيجي لترشيد الأسس والمبادئ والممارسات المالية والإدارية والتنظيمية لزيادة المنافع من الموارد والإمكانيات المتاحة ، وفقاً لمجموعة من المعايير والقواعد المتفق عليها ".

كما عرفت إحدي الدراسات (عبد الصمد ، 2011)مفهوم حوكمة الشركات بأنها:ـ " هي ممارسة الإدارة الرشيدة من خلال مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحكم العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم والأطراف الأخرى أصحاب المصالح بالشركة ، وذلك بهدف المحافظة علي حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل ، مع دعم المستويات المختلفة لمجلس الإدارة ".

وقد تناولت إحدى الدراسات (السيسي ، 2007) مفهوم نظام حوكمة الشركات من منظور أنه نظام يتضمن:ـ

(أ) عناصر المدخلات:ـ وهي عبارة عن مجموعة التشريعات والقوانين والإصدارات المهنية الخاصة بالتطبيق السليم لحوكمة الشركات.
(ب) عمليات التشغيل:ـ أو ما يسمى تطبيق الحوكمة ، وتشمل كافة الأطراف القائمين علي تنفيذ قواعد وإجراءات الحوكمة ، بالإضافة إلي أصحاب المصالح.
(ج) عناصر المخرجات:ـ وهي تمثل نتائج تطبيق المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات.

وبتحليل التعاريف التي ذكرتها الدراسات السابقة لمفهوم حوكمة الشركات ، يمكن للباحث أن يحدد الأركان الأساسية التي تقوم عليها فكرة حوكمة الشركات في النقاط التالية:ـ

(1) أن حوكمة الشركات ما هي إلا مجموعة من الأسس والمبادئ والممارسات المالية والإدارية والتنظيمية يتم تطبيقها بهدف زيادة المنافع من الموارد والإمكانيات المتاحة.
(2) أن حوكمة الشركات ليست هدفاً في حد ذاتها ، وإنما هي وسيلة لتحقيق الأهداف التي تتحقق من خلالها مصلحة الشركة ومصلحة مساهميها ، وأن توفر عملية الرقابة الفعالة والاستخدام الكفء للموارد المتاحة للشركة.
(3) أن نظام حوكمة الشركات يجب أن يكون نظاماً متكاملاً للرقابة داخل منظمات الأعمال ، وأن يتصف بالاستمرارية ، وبحيث يشمل مراقبة كافة العمليات والأنشطة المختلفة ، وعلي كافة المستويات الإدارية داخل المنظمة.
(4) أنه ليس الهدف الرئيسي من نظام حوكمة الشركات أن يكون نظاماً متكاملاً للرقابة فقط ، وإنما يجب أن يكون هدفه الرئيسي تطوير وتحسين الأداء الاستراتيجي للمنظمة ، وتحقيق أهدافها القصيرة الأجل ، إلي جانب الأهداف طويلة الأجل من خلال حسن إدارة العمليات ، والاستخدام الكفء للموارد المتاحة.
(5) أن حوكمة الشركات يجب أن تتضمن نظاماً فرعياً لإدارة المخاطر التي قد تواجهها المنظمة ، والذي يهدف إلي تجنب المخاطر والأزمات ، أو الحد من أثارها السلبية المختلفة ، سواء كانت تلك المخاطر تتعلق بالتشغيل ، أو مخاطر السيولة ، أو مخاطر تتعلق بالائتمان ومدى الاستمرارية ، أو أي نوع من أنواع المخاطر التي قد تواجه المنظمة.
(6) إن حوكمة الشركات تعني ضرورة الالتزام بالتطبيق السليم للقوانين والنظم واللوائح المختلفة التي تحكم الأداء ، مما يؤدي في النهاية إلي إرضاء المساهمين وتحقيق مصالحهم ، إلي جانب تحقيق مصالح باقي الأطراف الأخرى المرتبطة بالمنظمة.
(7) أن حوكمة الشركات تعني الإفصاح عن أنشطة المنظمة ، والشفافية وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية اللازمة لترشيد قرارات الإدارة والمساهمين وكافة الأطراف أصحاب المصلحة في المنظمة ، بالإضافة إلي الإفصاح عن المؤشرات الدالة علي مدي الالتزام بمبادئ الحوكمة طبقاً للتوصيات والقوانين واللوائح الخاصة بها.

2:ـ أهمية حوكمة الشركات:ـ

بناءً علي التعريفات السابقة لمفهوم حوكمة الشركات ، فإنه يمكن تناول أهمية حوكمة الشركات في النقاط الأساسية التالية:ـ

(1) ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح الصادرة بخصوص تطبيق حوكمة الشركات.
(2) تحقيق أقصى استفادة ممكنة من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية ، والعمل علي تطويرها وتحسين أدائها ، لتحقيق كفاءة أداء المنظمة ورفع قيمة أسهمها وتعظيم قيمتها الاقتصادية ، بالإضافة إلي تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية ، لضمان نزاهة التعاملات وعدالتها ودقة المعلومات الصادرة

عنها بهدف تحقيق جودة التقارير المالية وأفضل درجات الشفافية ، مما يعود بالفائدة علي زيادة القدرة التنافسية والقدرة علي جذب الاستثمارات والنمو (الحفناوي ، 2005) .

(3) القضاء علي الفساد المالي والإداري والمحاسبي ، ووضع التدابير اللازمة التي تضمن تجنب حدوثه مرة أخرى.

(4) حماية الحقوق ، وخاصة حقوق صغار المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى ذات العلاقة بالمنظمة ، من احتمالات التواطؤ بين إدارة المنظمة وكبار المساهمين لتحقيق مصالحهم الخاصة علي حساب باقي الأطراف الأخرى .

(5) ترسخ ثقافة إعداد منهج علمي متكامل للعمل بالمنظمة ، يساعد الإدارة علي تحقيق أفضل النتائج من عمليات الإشراف علي المخاطر والأزمات وتحديدها وفرض الرقابة عليها ، والحد من آثارها السلبية علي كل من المنظمة والاقتصاد ككل.

3:ـ المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات في منظمات الأعمال:ـ

يمكن حصر مبادئ حوكمة الشركات فيما يلي:ـ (علي و شحاتة السيد)

المبدأ الأول:ـ ضرورة وجود أسس لإطار فعال لحوكمة الشركات.

حيث يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات مجموعة من الأسس التي تساعد علي تحقيق الشفافية ، وبل وتضمن كفاءتها وفعاليتها ، لضمان تحقيق نتائج إيجابية للأداء الاقتصادي بالمنظمة ، ولابد أن يكون ذلك في إطار مجموعة من القوانين واللوائح التنظيمية التي توزع وتحدد المسئوليات بوضوح بين جميع السلطات التنظيمية والإشرافية والتنفيذية المختلفة.

المبدأ الثاني:ـ الحفاظ علي حقوق المساهمين.

من خلال تنفيذ مجموعة من الآليات التي تضمن حصول كافة المساهمين علي المعلومات الخاصة بالشركة في التوقيت الملائم ، وأن تضمن المنظمة لجميع المساهمين الحصول علي:ـ

(1) مجموعة الحقوق الأساسية للمساهمين.

(2) مجموعة الحقوق المتعلقة بالمشاركة والحصول علي معلومات كافية عن القرارات الخاصة بالتغيرات الجوهرية في نظام الشركة.

(3) حق المشاركة الفعالة وفقاً لنظام التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين.

(4) يجب الإفصاح للمساهمين عن اللوائح والقواعد التي تعطي الحق لفئة معينة من المساهمين لممارسة درجة معينة من الرقابة.

(5) يجب أن يراعي المساهمون مبدأ التكلفة والعائد عند وضع القواعد المرتبطة بممارستهم لحق التصويت في اجتماعات الجمعيات العمومية للشركة.

المبدأ الثالث:ـ المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين.

وهو ما يعني المساواة والعدالة بين المساهمين داخل كل فئة ، وخاصة صغار المساهمين أو المساهمين الأجانب ، وأن يكون لكل مساهم الحق في المطالبة بالتعويض في حالة انتهاك أي حق من حقوقه.

المبدأ الرابع:ـ دور اصحاب المصالح في ممارسة مسئوليات الإدارة.

حيث يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات اعترافاً بحقوق أصحاب المصالح بالشركة كما يكفلها لهم القانون ، وأن يتضمن ما يحفز علي خلق روح التعاون بين الشركات ممثلة في مجالس إدارتها ، وبين أصحاب المصالح ، بهدف تحقيق التنمية المستدامة طبقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية السليمة ، وتعظيم الثروة وزيادة فرص العمل.

المبدأ الخامس:ـ الإفصاح والشفافية عن كل ما يتعلق بالشركة.

حيث يجب أن ينطوي إطار الحوكمة علي ما يضمن الإفصاح الكافي ، عن أساليب ممارسة السلطات ، وهيكل الملكية ، وتقييم الأداء ، إلي جانب النتائج التشغيلية والمالية للشركة.

المبدأ السادس:ـ مسئوليات مجلس الإدارة بالشركة.

حيث يجب أن يحتوي إطار الحوكمة علي معايير اختيار أعضاء مجلس الإدارة ومهامهم الأساسية والضمانات اللازمة للمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من جانب مجلس الإدارة ، من خلال مجموعة من الإجراءات الإرشادية والإستراتيجية ، وأن يضمن للشركة والمساهمين حق مساءلة مجلس الإدارة في أي أمور يرون فيها ضرورة لذلك ، وقد أشارت إحدى الدراسات في هذا الصدد أعضاء مجلس الإدارة يجب أن يضطلعون بنوعين من الواجبات عند أداء عملهم وهما:ـ (نعيم, 2005)

(1) واجب بذل العناية المهنية اللازمة.

(2) واجب الإخلاص في العمل من خلال وضع سياسات ملائمة ، وأن يتصف مجلس الإدارة بمقومات الاستقلال والحيادية والمساواة في تعاملاته مع المساهمين والأطراف الأخرى.

ثالثا:تداعيات الأزمة المالية العالمية ودورها في تفعيل حوكمة الشركات:

بالرغم من أن بعض الدراسات أشارت إلي أن الأزمة المالية العالمية بدأت منذ بداية النصف الثاني من عام 2008 ، إلا أنه هناك دراسات أخرى أكدت أن البداية الحقيقية للأزمة المالية كانت في عام 2002 (الحلايقة ، د./ محمد ، الوزني ، د./ خالد ، 2010) ، حيث انهارت في ذلك الوقت شركة إنرون Enron وشركة ورلد كم World-Com ، والتي كانت من أنجح الشركات العالمية في ذاك الوقت ، ثم تبع ذلك انهيار وإفلاس العديد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية ، مما أثار العديد من التساؤلات حول مدى فعالية مبادئ الحوكمة وسلامة آليات تطبيقها ، وأثر ذلك علي نوعية المعلومات المالية والمحاسبية الواردة في القوائم المالية.

وبالرغم من الفضائح المالية التي صاحبت الأزمة المالية ، إلا أن الباحث يرى أنه من إيجابيات هذه الفضائح أنها أظهرت عدم وجود قواعد موضوعية لحوكمة الشركات ، وأن مبادئ وآليات الحوكمة المطبقة ما هي إلا صورة شكلية فقط ، وتحتاج إلي إصلاحاً حقيقا ، يساعد في حماية الشركات من الانهيار المالي ، بحيث يضمن هذا الإصلاح تحقيق الرقابة الفعالة وصدق المعلومات المحاسبية ، وصحة القوائم المالية ، ويضمن أيضاً فعالية الأنظمة المحاسبية المطبقة ، وبالتالي فإن الباحث يرى أن ظهور الأزمة المالية فرض علي الجهات المسئولة عن تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة تحدياً جديداً ، لضمان التطبيق السليم لها ، عدم تواطؤ المراجعين الخارجيين مع بعض الأطراف التي لها علاقات ومصالح في الشركة ، كأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ، باعتبار أن وجود نظام جيد لحوكمة الشركات يعني مزيداً من الإشراف والتدخل والرقابة من جانب المساهمين والجمعيات العمومية وبعض الأطراف أصحاب المصالح ، علي مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية بهدف الحد من الانحراف الإداري والفشل المالي المتوقع كنتيجة طبيعية للتداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية السائدة.

وقد ذكرت إحدى الدراسات أنه نتيجة الأزمة المالية العالمية ، طالبت حكومات الدول العربية أن تحاول تفادي تلك الأزمة من خلال القيام بعدة إجراءات منها:ـ (فاتح, 2011)

(1) إصلاح الأنظمة والمعايير المحاسبية لتحقيق مزيد من الدقة والمصداقية والشفافية للقياس المحاسبي في الشركات.

(2) تطبيق نظم فعالة لحوكمة الشركات ، وأن تلزم الشركات بتطبيق تلك النظم من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تنظم ذلك بالدول المختلفة ، للقضاء علي الممارسات السلبية في الشركات ، ومنع

صراعات المنفعة وانعدام الثقة بين كافة الأطراف الدائمة ، وخاصة المستثمرين ومجلس الإدارة ، ورفع جودة الإشراف والرقابة المالية وغير المالية.

ويلاحظ أن حدوث الأزمة المالية العالمية منذ بداية النصف الثاني من عام 2008 ، وما تبعها من انهيارات مالية للعديد من الشركات العالمية ، كان سبباً رئيسياً ـ والذي يعتبره الباحث من إيجابيات الأزمة المالية ـ لدفع الباحثين والمنظمات والهيئات العلمية والمهنية المسئولة عن تحسين وتطوير حوكمة الشركات للقيام بالعديد من المحاولات التي تضمن تفعيل مبادئ حوكمة الشركات وسلامة تطبيق آلياتها ، ويمكن للباحث أن يؤكد ذلك من خلال عرض لبعض الجهود التي بذلتها بعض الحكومات والهيئات العلمية والمهنية لتفعيل مبادئ وآليات الحوكمة ، وضمان سلامة تطبيقها في الشركات والبنوك والمؤسسات المالية ، فقد ذكر الباحث فيما سبق أن آليات حوكمة الشركات منها ما هي آليات داخلية مثل المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة ، ومنها ما هي آليات خارجية مثل المراجعة الخارجية ، ومراجعة أعمال التلاعب ، وخدمات التأكيد المهني ، ومعايير المحاسبة والمراجعة ، وقد تمثلت إيجابية الأزمة المالية في أنها ألقت الضوء علي نقاط الضعف في تلك الآليات التي تسببت في زيادة حدة الأزمة ، والتي تحركت علي أثارها العديد من الحكومات ، والهيئات العلمية والمهنية لتطوير وتحسين فعالية الأداء لتلك الآليات ، وهو ما سوف يعرضه الباحث في النقاط التالية من هذا البحث إن شاء الله.

1:ـ بعض الجهود الدولية لتفعيل مبادئ وآليات حوكمة الشركات.

أن النظم والقوانين واللوائح الاسترشادية التي يتم تطبيقها في الشركات لم تعد كافية في ظل الأزمة المالية التي انهار بسببها بنوك ومؤسسات مالية وشركات كانت بعيدة كل البعد عن أي احتمال من احتمالات الانهيار ، وبالتالي فإن قانون الحوكمة أصبح ضرورة ملحة ، فالحوكمة ليست أسلوباً إدارياً تصحيحياً ، أو نظام لفرض تطبيق المعايير المحاسبية بطريقة معينة ، وإنما هي مجموعة من القواعد المُنَظِمه للممارسة الفعالة للقائمين علي إدارة الشركات وأصحاب المصالح معها ، بما يحافظ علي حقوق حملة الأسهم وحملة السندات وأصحاب المصالح والعاملين بالشركة ، وذلك من خلال تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية ، والمبادئ المحاسبية السليمة ، والأدوات المالية ، طبقاً لمعايير الإفصاح والشفافية ، وقد قامت بعض الدول والحكومات علي أثر تداعيات الأزمة المالية بالعديد من الجهود في سبيل تطوير المعايير المحاسبية وتفعيل مبادئ وآليات الحوكمة ، وهو ما سوف يتناوله الباحث من بداية عام 2002 ، حيث بداية انهيار بعض الشركات والكيانات الاقتصادية الكبيرة مثل شركة إنرون وشركة ورلد كوم ، ومن هذه الجهود علي سبيل المثال ما يلي:ـ

<u>أولاً:ـ قانون ساربنز ـ أوكسلي Sarbanes – Oxley Act</u>:ـ

الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية ، وأكد هذا القانون علي أهمية اتباع آليات دورية وسريعة لإحداث الإفصاح والشفافية الفعالة ، بهدف تقوية روابط الثقة والمسئولية بين كافة الأطراف ، من أجل توفير حماية أفضل للمساهمين والمستثمرين ، وإعادة الثقة في المعلومات المحاسبية علي مستوى الأسواق المالية ، وقد قام هذا القانون علي عدة مبادئ ، هي:ـ

(1) صحة الحسابات وسلامتها من أي تلاعب أو ممارسات خاطئة.

(2) توفير المعلومات في الوقت المناسب وبالدقة المطلوبة.

(3) أن يكون المديرين التنفيذيين مسئولين مسئولية تامة أمام الجمعية العمومية.

(4) تحقيق الاستقلال التام للمراجعين سواء الداخليين أو الخارجيين لضمان فعالية الرقابة.

وقد أكد القانون علي أن مسئوليات ووظائف الإدارة العليا سيكون من ضمنها توكيد صلاحية وسلامة القوائم المالية للشركات المساهمة بالولايات المتحدة الأمريكية ، بحيث يتم تحميل الرئيس التنفيذي للشركة ومدير القطاع المالي المسئولية في حالة وجود فساد بالمعلومات أو القوائم المالية ، حيث كان في السابق لا

يتم تحميلهما أي مسئولية في حالة إدعائهم عدم العلم بالمخالفات أو الفساد ، وهذا القانون أعطي القوة لفرض عقوبة السجن أو الغرامات المالية علي الرئيس التنفيذي ومدير القطاع المالي وباقي المستويات الإدارية العليا إذا وجد أنهم مذنبون وقاموا بالتوقيع علي قوائم مالية بها فساد أو تلاعب هام نسبياً ، وفي سبيل ذلك فقد تضمن القانون العديد من النقاط أساسية لضمان التطبيق السليم لحوكمة الشركات.

ثانياً:- تعديلات الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في 2009:-

حيث قام الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين بإجراء العديد من التعديلات علي معايير المراجعة الدولية (ISA) خلال عام 2009 ، نتيجة ظهور الأزمة المالية العالمية وتأثيرها علي الاقتصاد العالمي ، وكوسيلة من وسائل الدفاع عن الاتهامات التي وجهت للمهنة باعتبارها أحد أسباب الأزمة المالية ، ومن أهم هذه التعديلات ما يلي:-

(1) تم التأكيد من خلال معيار المراجعة الدولي رقم (260) الخاص بالاتصال مع المكلفين بالحوكمة ، (ISA 260 , 2010) ، علي ضرورة التزام المراجع بالمتطلبات الأخلاقية ومتطلبات الاستقلال الخاصة بمراجعة القوائم المالية وإعداد وتوصيل تقرير إلي المسئولين عن الحوكمة يفيد بأن أعضاء فريق المراجعة وباقي الأفراد العاملين بمكتب المراجعة ، قد إلتزموا بالمعايير الأخلاقية المتعلقة بالاستقلال ، وهو ما يتفق مع متطلبات قانون ساربنز – أوكسلي لمراجعة الشركات.

(2) المعيار المحاسبي الدولي رقم (250) ، والخاص بمراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية (ISA 250 , 2010) ، وتم إجراء تعديلات علي هذا المعيار تهدف إلي زيادة فعالية حوكمة الشركات وزيادة دور المراجعين فيها ، حيث أكدت هذه التعديلات علي أن مسئولية ضمان تشغيل عمليات الشركة بما يتفق مع القوانين والأنظمة تقع علي إدارة الشركة وتحت إشراف الهيئات المسئولة عن الحوكمة بها ، وأشار المعيار إلي أن عملية الاتصال بين المراجع الخارجي والمسئولين عن الحوكمة أصبح اتصال ذو إتجاهين ، وليس في إتجاه واحد بين المراجع والإدارة كما كان قبل التعديل ، وهذا النوع من التصال يساعد المسئولين عن الحوكمة علي أداء مسئولياتهم الخاصة بالإشراف علي إعداد التقرير المالي ، مما يؤدي إلي تخفيض الأخطاء والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية.

ووفقاً للمادة (7 أ) في المعيار المراجعة الدولي رقم (260) ، فإنه يجب عقد لقاءات دورية بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي في غياب الإدارة ، أو دعوة المراجع لحضور اجتماعات اللجنة ، بهدف تفعيل عملية الاتصال بين المراجع والمسئولين عن الحوكمة.

(3) المعيار المحاسبي الدولي رقم (265) ، (ISA 250 , 2010) ، والخاص بالإبلاغ عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة ، والذي تم إصداره حديثاً لمساعدة المراجع في تحديد أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية وتوصيلها إلي المسئولين عن الحوكمة ، وفي نهاية عام 2008 في أعقاب الأزمة المالية ، أصدر مجلس التقرير المالي الدستور الخاص بحوكمة الشركات ، بهدف تفعيل دور لجان المراجعة ، وأكد علي أن دور لجنة المراجعة يجب أن يكون مكتوباً ، بحيث يتضمن متابعة سلامة القوائم المالية ونظم الرقابة الداخلية ، ومدى فعالية وظيفة المراجعة الداخلية ، وكذلك متابعة مدى استقلال المراجع الخارجي ، وفعالية عملية المراجعة.

وفي ضوء التعديلات التي تمت علي معايير المراجعة الدولية السابق ذكرها ، يتضح للباحث أن هذه التعديلات تهدف في معظمها إلي التأكيد علي أهمية الدور الذي تلعبه الجهات المسئولة عن حوكمة الشركات ، وتهدف كذلك إلي تفعيل آليات الحوكمة ، لمعالجة نقاط الضعف الناتجة عن عدم تطبيق آليات الحوكمة بصورة سليمة ، مما يترتب عليه في النهاية تحسين وتطوير مبادئ وآليات الحوكمة بالشركة.

2:- جهود الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية لتفعيل حوكمة الشركات.

تم بذل العديد من الجهود من جانب الهيئات العلمية والمهنية لتفعيل حوكمة الشركات ومواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية ، ويمكن أن يذكر الباحث بعضاً منها فيما يلي:-

أولاً:- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):-

والتي قامت بالتعاون مع الحكومات القومية وبعض المؤسسات الدولية المعنية والقطاع الخاص ، بوضع مجموعة من المعايير والإرشادات لحوكمة الشركات ، وتمت الموافقة علي مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها تلك المنظمة في عام 1999 ، والتي أصبحت منذ ذلك التاريخ أساساً لمبادرات حوكمة الشركات في كل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو غيرها من الدول الأخرى.

وفي نفس السياق ومن أجل تفعيل آليات أكثر تماسكاً فيما يتعلق بمعايير الإفصاح والشفافية فقد أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في نوفمبر من عام 2002 أنه جاري تطوير وتحديث مبادئ الحوكمة التي أصدرتها منذ فترة سابقة في عام 1999 ، لتتناسب مع الأزمات والمتغيرات الاقتصادية التي تفرضها أسواق المال علي مستوى الاقتصاد العالمي ، وقد عهد بهذه المهمة إلي اللجنة القيادية للحوكمة بالمنظمة التي تضم ممثلين من دول المنظمة ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، وبنك التسويات الدولية كمراقبين علي أعمال اللجنة ، وكذلك تم دعوة لجنة بازل ، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ، ومنتدى الاستقرار المالي من أجل متابعة عمليات التقييم وباعتبارهم مراقبين مؤقتين.

وقد تم إصدار مبادئ حوكمة الشركات المعدلة في عام 2004 بعد القيام بالعديد من المشاورات الشاملة بين أعضاء اللجنة القيادية وخبراء عدد من الدول ، والأطراف ذات العلاقة مثل المستثمرين والهيئات المهنية علي المستويين المحلي والدولي ، والجهات الدولية المسئولة عن وضع المعايير ، ومنظمات المجتمع المدني ، وقطاع الأعمال ، وبدعم من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ، وبعد المشاورات ، والمسح الشامل لكافة الآراء ، وقراءة كافة التعليقات استقر الرأي علي ضرورة مراجعة المبادئ بما يؤدي إلي أخذ التغيرات الاقتصادية في الحسبان.

وبالرغم من أهمية المبادئ المعدلة التي تم إصدارها إلا أنها لم تكن إلزامية لتطبيقها في الشركات ، وبالتالي فإنها لم تحظى بالتطبيق الجيد من جانب العديد من الشركات ، مما ألقى علي الحكومات مسئولية وضع إطار فعال يفرض مرونة كافية تسمح للأسواق أن تعمل بفعالية ، وأن تستجيب لتوقعات المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين ، وهذا كان من وجهة نظر الباحث من أهم الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة المالية ، وما تبعها من انهيارات مالية للعديد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية ، ولذلك كان لزاماً علي الحكومات أن تحدد كيفية التطبيق الإلزامي لمبادئ الحوكمة ، من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تضمن التطبيق السليم لتلك المبادئ ، وفقاً لاعتبارات التكلفة والمنافع الخاصة بكل شركة على حده.

ثانياً:- إصدارات لجنة بازل لتعزيز الحوكمة:-

والتي تناولتها إحدى الدراسات (وهيبة,2011) , حيث أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة عام 1999 علي أثر الأزمة الأسيوية التي حدثت عام 1997 ، ثم أصدرت نسخة معدلة في عام 2005 ، وفي فبراير 2006 تم تحديثها علي أثر انهيار العديد من الشركات والبنوك الأمريكية واشتملت علي مبادئ الأساسية للحوكمة في البنوك.

وفي أعقاب الأزمة المالية قامت لجنة بازل في ديسمبر عام 2008 بإصدار ورقة عمل بعنوان " جودة المراجعة الخارجية والإشراف البنكي " ، إيماناً من اللجنة بأن المراجعة تواجه تحديات جديدة في ظل الأزمة المالية ، والتي من بينها المحاسبة طبقاً لتقديرات القيمة العادلة وظهور أدوات مالية مستحدثة لم تكن موجودة

من قبل ، بالإضافة إلي تعقد المعايير المحاسبية المطبقة في البنوك بصفة خاصة ، وبالتالي فإن الجهات المشرفة علي البنوك تحتاج إلي الفعالية وزيادة درجة الثقة في جودة المراجعة.

ثالثاً:ـ إصدار المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA):ـ

علي اعتبار أن لجان المراجعة تعتبر من الآليات الأساسية التي يتم استخدامها في تفعيل مبادئ الحوكمة ، فقد قام (AICPA) في عام 2004 بإصدار تعليمات تساعد لجان المراجعة في القيام بدورها تجاه المراجع الخارجي ، في ضوء ما تضمنه قانون ساربنز ـ أوكسلي (Sarbanes – Oxley) من أن لجنة المراجعة هي المسئولة عن كل ما يتعلق بالمراجع الخارجي من تعيينه وتحديد أتعابه وعزله ، وتقييم الأداء لهذا المراجع ، وبالتالي فإن لجنة المراجعة يجب أن تكون علي دراية بكل الأمور الخاصة بعلاقتها مع المراجع الخارجي ، حتى تستطيع أداء المسئوليات الملقاة علي عاتقها بدرجة عالية من الفعالية والكفاءة.

رابعاً:ـ إصدار هيئة التقرير المالي (FRC) عام 2008:ـ

حيث قامت هيئة التقرير المالي Financial Reporting Council بإصدار عدة إصدارات تتضمن ارشادات للجنة المراجعة تساعدها في أداء مسئولياتها بفعالية باعتبارها من أهم الآليات التي يمكن الاعتماد عليها في تفعيل مبادئ الحوكمة ، وكان من أهم هذه الإصدارات ، ما تم إصداره علي أثر الأزمة المالية خلال عام 2008 ، بعنوان " Guidance on Audit Committee " ، تحددت فيه مسئوليات لجنة المراجعة فيما يتعلق بما يلي:ـ

(1) التقارير والقوائم المالية. (2) عمليات المراجعة الداخلية.
(3) عمليات المراجعة الخارجية. (4) الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر.
(5) طرق الاتصال بحملة الأسهم. (6) الاتصال مع مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

نتائج وتوصيات البحث

توصل الباحث في نهاية هذا البحث إلي مجموعة من النتائج والتوصيات الهامة يمكن عرضها فيما يلي:ـ

أولاً:ـ نتائج البحث:ـ

يمكن تحديد نتائج البحث في عدة نقاط أساسية ، هي:ـ

(1) أن الأزمة المالية كانت نتيجة طبيعية للممارسات والتطبيق الخاطئ ، لآليات حوكمة الشركات ، وبالتالي يجب صياغة تلك المبادئ والآليات بصورة محددة بحيث لا تدع مجالاً للتطبيق الخاطئ بسبب سوء الفهم من جانب القائمين علي هذا التطبيق.

(2) أن الاقتصاديات العالمية بحاجة ماسة إلي اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل المبادئ والآليات الموجودة للحد من حالات الانهيار المالي للشركات والبنوك والمؤسسات المالية ، وما يترتب عليها من مشكلات للحكومات والأفراد والمجتمع بصفة عامة.

(3) أصبحت حوكمة الشركات , والمفاهيم الأخلاقية والمسئوليات المرتبطة بها في مقدمة إهتمامات الحكومات وصانعي القرار ، نتيجة التداعيات التي فرضتها الأزمة المالية.

(4) هناك ضرورة للرقابة والتدخل الحكومي لتوجيه الاقتصاد ، من خلال آليات محددة تضمن الإلتزام بمبادئ الحياد والشفافية والبعد عن التلاعب لصالح طرف معين علي حساب باقي الأطراف الأخرى.

ثانياً:ـ التوصيات:ـ

بناء علي التحليل والدراسة والنتائج التي سبق ذكرها ، :ـ

(1) ضرورة أن تتخذ الشركات كافة الإجراءات والوسائل التي من شأنها أن ترفع درجة الثقة والشفافية والمصداقية في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير والقوائم المالية.
(2) ضرورة البعد عن الحلول المؤقتة والقيام بالدراسات الجادة التي من شأنها العمل علي إيجاد حلول شاملة للأزمة المالية الحالية ، سواء من خلال تطوير المبادئ الحالية بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية المستحدثة ، أو من خلال اقتراح مبادئ وممارسات جديدة.
(3) لمواجهة الأزمة المالية الحالية ، وتجنباً لحدوث أزمات مالية أخرى في المستقبل ، يجب علي الجهات المعنية أن تتخذ الاجراءات اللازمة لإصلاح وتفعيل نظم الرقابة المالية ، ومبادئ وآليات حوكمة الشركات ، من خلال تحسين نظم القابلية للمساءلة والنزاهة والشفافية والكفاءة في الشركات والبنوك والمؤسسات المالية العالمية.
(5) ضرورة اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لتطبيق نظم الرقابة المالية والشفافية في الشركات والمؤسسات المالية ، وأن يكون لهذه النظم أدوار حقيقية علي أرض الواقع الفعلي ، حتى لا تواجه الشركات أو المؤسسات المالية نفس المصير الذي وصلت إليه الشركات التي انهارت بسبب الأزمة المالية.
(6) ضرورة تبني دعوة للعمل علي أنشاء هيئات مهنية إقليمية علي مستوى العالم العربي ، يكون دورها وضع مبادئ وآليات إلزامية وموحدة لحوكمة الشركات تحكم بيئة الأعمال العربية ، وتكون قابلة للتطبيق في الشركات العاملة بها ، وذلك لضمان التطبيق السليم لها.

مراجع البحث:

بدر نبيه ارسانيوس . "دراسة اختبارية لاثار حوكمة الشركات علئ تطور الاداء و التنبؤ بالقيمة السوقية للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية المصري." مجلة الدراسات المالية و التجارية 2002، الإصدار العدد الثالث .

دبلة بن عيشي بشير فاتح . حوكمة الشركات كاداة لضمان صدق المعلومة المالية و الانظكة المحاسبية و اثرها علئ مستوئ اداء الاسواق. 2011. 12 9, 2015 <www.kku.edu.sa>.

سابا خوري نعيم . "الحاكمية المؤسسية و دور اعضاء مجلس الادارة المستقلين في الشركة." مجلة المدقق 2005.

شوقي عبد العزيز بيومي الحفناوي . "حوكمة الشركات و دورها في علاج امراض الفكر و التطبيق المحاسبي." المؤتمر الخامس حوكمة الشركات و ابعادها المحاسبية و الادارية و الاقتصادية. الاسكندرية: كلية التجارة، 2005.

عبد الوهاب نصر علي و شحاتة السيد . مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الاعمال العربية و الدولية المعاصرة . بلا تاريخ.

محمد عاطف احمد . "دراسة اختبارية لاثار حوكمة الشركات علئ جودة التقارير المالية و فعالية تدقيق الحسابات في الاردن." مجلة الدراسات المالية و التجارية 2003، الإصدار جامعة القاهرة .

محمود مصطفئ ابو بكر . "المتطلبات التنظيمية و الادارية لتوفير متطلبات التطبيق الفعال للحوكمة بالتطبيق علئ منظمات التعليم الجامعي الحكومي." المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات و ابعادها المحاسبية و الادارية و الاقتصادية. الاسكندرية: كلية التجارة، 2005.

مقدم وهيبة . احترام ضوابط الحوكمة في المصارف سبيل لتجنب الازمات المالية. 2011. 6 11, 2017 <www. jefpidia. com>.

نجوئ احمد السيسي . "تفعيل دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر من منظور حوكمة الشركات _ دراسة ميدانية." الاتجاهات الحديثة للمحاسبة و المراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية و التكنولوجية. القاهرة: كلية التجارة، 2007.

وفاء محمد عبد الصمد . "نموذج مقترح اتقييم وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل حوكمة الشركات في بيئة الاعمال المصرية." مجلة الدراسات و البحوث التجارية 2011، الإصدار القاهرة .